

اجتماع الطاولة المستديرة 1: إطلاق تقرير مسح العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ونقاش حول الطريق إلى الأمام

لمحة عامة

احتفالاً بالذكرى السنوية الـ 20 لتبني قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، عقدت منظمة [إمبونييتي ووتش](#) وجمعية [الأمل العراقية](#) وباكس سلسلة من ثلاثة نقاشات طاولة مستديرة عبر الإنترنت حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق. وقد عُقد اجتماع الطاولة المستديرة الأول في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، تزامناً مع إطلاق التقرير المسحي حول "العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق" (2003-2018)، وتبع ذلك نقاش حول نتائج التقرير بمشاركة الباحثة الرئيسية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني العراقية، والسلطات الحكومية، ومنظمات دولية وخبراء دوليين .

وبحثت الجلسة في الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق، من خلال النظر في العوامل التاريخية والثقافية، والأطر القانونية القائمة، وإجراءات إحالة الحالات. ثم اقترح المشاركون توصيات قابلة للتنفيذ للتعامل مع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق، من قبيل تعديل القوانين الحالية، ووسائل لزيادة تجاوب السلطات الوطنية والمحلية ذات الصلة.

الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق

ناقش المشاركون الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق في سياق المظالم الهيكلية والأعراف المجتمعية. وعرضت الباحثة الرئيسية، الدكتورة إهام مكي، النتائج الرئيسية للتقرير المسحي وسلطت الضوء على نظام الإحالة الرسمي غير الملائم في حالات هذا النوع من العنف، مما يساهم في زيادة الانتهاكات وتعزيز ثقافة الخوف في المجتمع المحلي وبين النساء الناجيات. وللتصدي لهذا الأمر، أكد معظم المشاركين على الحاجة إلى إصلاح نظام الإحالة والحماية، والتحقق من المشاركة الفاعلة للنساء في هذه العملية وفي صنع القرارات المتصلة بها. أما الأولويات الرئيسية التي تم تحديدها لعملية الإصلاح فتتضمن التواصل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة بما فيها المجتمع المحلي والسلطات الرسمية لدعم النساء في الإبلاغ عن العنف وحمايتهن من الانتقام. واقترح أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية العمل مع وحدات محددة ضمن الوزارة مكرسة لهذه القضية، واستكمال الإصلاحات من خلال العمل في مجالي الإعلام والتعليم لتحسين القبول الاجتماعي.

سلسلة مناقشات طاولة مستديرة – التعامل مع الانتهاكات الجنسية والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي في العراق:

نهج تحوّلي لمنظور النوع الاجتماعي في العدالة

الخبراء المتحدثون

الدكتورة إهام مكي، باحثة وخبيرة بقضايا الجندر، جمعية الأمل العراقية

سعادة السيد ميشيل رينيتيار، سفير مملكة هولندا في العراق

السيد بهاء القيس، مستشار وزيرة الهجرة والمهجرين لشؤون المجتمع المدني، العراق

الدكتورة يسرى كريم محسن، المدير العام لدائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، العراق

الدكتورة إبتسام عزيز، المدير العام لدائرة المراسم، العراق

السيد نويل كوتوتوا، المستشار الأقدم لحماية المرأة، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي)

مدير الجلسة: السيد جمال الجواهري، المدير التنفيذي، جمعية الأمل العراقية

الفجوات في الإبلاغ

التوصيات القانونية الرئيسية استعراض إجراءات تخفيف العقوبات في حالة ما يسمى جرائم الشرف. وأكد المشاركون على أن تغيير القانون هو بداية فقط، ولا يمكن أن يترك تأثيراً إلا إذا تزامن مع تغيير في الأعراف الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي. وبهذا الخصوص، ذكرت المديرية العامة لدائرة المراسم، الدكتور ابتسام عزيز، أن الدائرة تستعرض تشريعاً بخصوص العنف المنزلي، واقترحت إقامة مساحات آمنة للنساء وخط هاتفي ساخن مخصص للمساعدة. كما أشارت أن الدائرة تعمل على تقديم مشروع قانون بشأن الناجيات من جرائم تنظيم داعش، والذي كان يشار إليه سابقاً بقانون الناجيات الأيزيديات، وذلك لجعل التشريع أكثر شمولاً لجميع النساء اللواتي عانين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمرتبب بالنزاع. واقترحت إحدى المشاركات تعديل تعريف الاغتصاب في قانون العقوبات، لا سيما وأنه لا يتناول مفاهيم رئيسية ذات صلة، من قبيل الرضا، والاعتداء الجنسي.

مع ذلك، أشار المشاركون إلى أن تقدماً تحقق عبر المذكرة المشتركة بشأن منع العنف الجنسي المرتبب بالنزاع والاستجابة إليه التي تم توقيعها بين الحكومة العراقية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وتعتبر هذه المذكرة تطوراً مهماً وفرصة للتصدي للقضايا العديدة المرتبطة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

أكد المشاركون على الفجوات في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأشاروا إلى نقص الإحصائيات الدقيقة، والتي تُعزى بصفة رئيسية إلى الوصم المرتبب بهذا النوع من العنف في العراق. وفي الواقع، ثمة خوف عام بين النساء من التحدث عن هذه الانتهاكات، خصوصاً في غياب الضمانات القانونية والمجتمعية التي تحميهم من الانتقام. وأكدت الجهات الفاعلة الدولية التي شاركت في الاجتماع على دور المنظمات غير الحكومية الدولية والبلدان الداعمة في كسر ثقافة الصمت بوصف ذلك جزءاً من الجهود الدولية لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتسليط الضوء على قصص الضحايا، ووقف لوم الضحايا. وأكدت الباحثة الرئيسية على أن سنة 2014 كانت سنة رئيسية لتحليل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق، إذ سقطت ثلاث محافظات تحت سيطرة تنظيم داعش مما أدى إلى انتهاكات جسيمة ضد النساء الأيزيديات. وقد ساهمت أنشطة الدعوة والمناصرة الشجاعة التي قامت بها النساء الأيزيديات حول الانتهاكات في كسر هالة التحريم المحيطة بموضوع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق.

الإطار القانوني المنقوص

استعرض المشاركون الإطار القانوني القائم ذا الصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بخصوص ضحايا العنف ومرتكبيه. وكان من بين

توصيات

معدّلة. وأوصى سعادة السيد ميشيل رينتينا، سفير هولندا في العراق، بوجود شمول نساء من خلفيات متنوعة في عمليات صنع القرار. ويجب أن تستند السياسة الأمنية إلى توصيات بشأن السياسات الخاصة بالمرأة، إضافة إلى فهم الأدوار المختلفة المرتبطة بالأنوع الاجتماعي. ويجب على جميع الأطراف المشاركة في تطوير السياسات، بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.

1. في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، أكد المشاركون على الدور الحاسم للمرأة في تصميم وتطوير وتنفيذ جميع السياسات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولتحقيق ذلك، برزت دعوة جماعية لإشراك النساء في جميع مستويات صنع القرارات، بغية تصميم السياسات والإجراءات التي تستجيب لاحتياجات الضحايا وأسرهن.

3. يجب على الدولة العراقية أن تعمل على عدد من الأنشطة، من قبيل المصادقة على القوانين وتعديل بعض القوانين لضمان حماية ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ واستعراض تدخلات الدولة من قبل لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة؛ وإقامة إطار لإعادة تأهيل ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وإقامة فضاءات آمنة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وتوفير دعم نفسي للنساء الناجيات.

2. يجب أن يكون العمل على قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق جهداً مشتركاً يجمع بين منظمات المجتمع المدني، والحكومة (بما في ذلك الهيئات التنفيذية ذات الصلة والبرلمان)، والجهات الفاعلة الدولية. وقالت الدكتورة يسرى كريم محسن، المدير العام لدائرة تمكين المرأة في مجلس الوزراء، إن الأسباب الجذرية الرئيسية التي تمنع تغيير القوانين الحالية هي أسباب ثقافية تتركز على معتقدات المجتمع بشأن الذكورة والشرف. ويحتاج المشروعون إلى بيئة داعمة، من خلال التوعية على مستوى المجتمع المحلي، ليتمكنوا من سنّ قوانين

لمعرفة المزيد حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق:

تقرير مسح العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضدّ النساء والفتيات في العراق: 2003-

2018

قصص ناجيات عراقيات: قاومت، فتهضت